Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

واحـد إلا بدليـل واضـح(١)» وهـو نص لاينفى الـترادف ، ولكنـه يطلب الدليل عليـه، ولم يقـع لى من نصـوصـه ما يدل على أنـه كان يقـول به، بل من نصوصه ماينفيـه، ومن ذلـك: «وليس الـريب بمعنى الشك على الاطلاق، لأنك تقول: رابنى منـك رائبٌ، ولاتقـول: شكنى، بل تقـول: ارتبت، كما تقول: شككت، فالارتياب قريب من الشك(٢)».

وواضـح من هذا وأمثـالـه أنه يرى فى اللغة كلمات تدل على معان متقاربة، لا أنهـا تدل على معنى واحـد بحيث لايكـون بين دلالة كل منها امتياز من الأخرى، وهو مذهب كان له أنصاره بين اللغويين القدامى.

وإذا كنا قد وجدناه يَرجِعُ المشترك إلى باب المجاز أو أن معانيه المتعددة ينتظمها معنى واحـدٌ، فإنـا نجـده هنا معنياً بذكر الفروق بين مايعده النحاة مترادفاً، ولهذا موضعه أيضاً عندما نتحدث عن دلالة الأبنية، وبعض أدوات المعانى.

الدلالة بين الحقيقة والمجاز :

عرفنـا أبـا القـاسم يرجـعُ بعض المشـترك إلى باب المجاز، وأنه كان أميلَ إلى القول به من المبادرة إلى القول بالمشترك، وقد كان يعتقد أن من الألفاظ ما تناسى النـاس حقيقتـه حتى أصبحت هذه الحقيقـة مجازاً، فيقـول مثـلا: «وأما اليد فهى عندى فى أصل الوضع كالمصدر، عبارة عن صفة لموصوف، ألا ترى قول الشاعر:

يدَيتُ على ابنِ حَسحاسِ بن عَمْرو بأسفلَ ذِى الجِذَاةِ يَدَ الكَرِيم

فيَدَيتُ فعل مأخوذ من مصدر لامحالة..».

ويـذكـر أن العـرب كانـوا يدركـون هذا المعنى، ثم يقـول: إنهـا صفةٌ سُمِّيت الجـارحـةُ بها مجازاً، ثم استمـر المجـاز فيهـا حتى نُسِيت الحقيقـة، وربَّ مجازٍ كَثُـر

---

(١) النتائج ٤١

(٢) الروض ٢/٣١.